

آسيا

١٨ - الحالة في أفغانستان

وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان وأدان الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما يشمل شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية/داعش) وسائر الجماعات المسلحة^(٢٢٤). ورحب المجلس بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة للمضي في عملية السلام لإجراء حوار بشأن المصالحة والمشاركة السياسية تقوده أفغانستان وتمسك بزمامه، وأكد الأهمية الحيوية للنهوض بالتعاون الإقليمي من أجل تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد^(٢٢٥).

وشدد المجلس أيضا على أهمية دعم المجتمع الدولي لحكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ خططها الإصلاحية، مع التنويه أيضا بالأثر الإيجابي للالتزامات الدولية المعلنة في مؤتمر قمة منظمة معاهدة شمال الأطلسي المعقود في وارسو في حزيران/يونيه ٢٠١٦ ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على الأمن والتنمية في أفغانستان^(٢٢٦). وأشار المجلس على وجه الخصوص إلى أولوية إصلاح وتعزيز الشرطة الوطنية الأفغانية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، بما في ذلك من خلال استمرار وجود بعثة الدعم الحازم غير القتالية والدعم الذي تقدمه، ومدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مرتين لفترة سنة واحدة في كل مرة، حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٨، على التوالي^(٢٢٧).

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات واتخذ قراراتين وأصدر بيانا رئاسيا واحدا يتعلق بالحالة في أفغانستان. وعلى غرار الفترات السابقة، نظر المجلس في هذا البند في مناقشات فصلية بمشاركة الدول الأعضاء المهتمة. وفي تلك الجلسات، تحدثت أمام المجلس طائفة متنوعة من المتكلمين، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان^(٢٢١)، ومثّلون عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ركزت الإحاطات المقدمة إلى المجلس على جهود الانتقال السياسي والإصلاح التي اضطلعت بها حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان، وتدهور الحالة الأمنية والإنسانية في البلد، وحالة السلام والمصالحة، وتنفيذ ولاية البعثة. وعلاوة على ذلك، أبرز أعضاء المجلس، خلال المداورات، الحاجة إلى زيادة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والإصلاح الانتخابي وتدابير مكافحة الفساد^(٢٢٢). وشدد أعضاء المجلس والمتكلمون الآخرون أيضا على الأهمية الجوهرية لتحسين وضع المرأة في أفغانستان ومشاركتها في جهود السلام والمصالحة^(٢٢٣).

(٢٢١) لمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية الخاصة".

(٢٢٢) S/PV.7771، الصفحتان ١٠ و ١١ (نيوزيلندا)؛ والصفحات ١٢ إلى ١٤ (أوكرانيا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (فرنسا)؛ والصفحات ٢٠ إلى ٢٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (أنغولا)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (اليابان)؛ و S/PV.7896، الصفحات ١٤ إلى ١٦ (إيطاليا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (السنغال)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (مصر)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (أوروغواي)؛ والصفحة ٣٠ (المملكة المتحدة).

(٢٢٣) S/PV.7844، الصفحة ١٣ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (السنغال)؛ والصفحة ٢٩ (أنغولا)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (إسبانيا)؛ و S/PV.7896، الصفحة ٢٢

(دولة بوليفيا المتعددة القوميات)؛ والصفحة ٢٤ (أوروغواي)؛ والصفحة ٢٥ (كازاخستان)؛ والصفحة ٣٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٥ (هولندا)؛ والصفحة ٣٩ (الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحات ٤١ إلى ٤٣ (أستراليا وبلجيكا)؛ والصفحة ٤٥ (كندا).

(٢٢٤) S/PRST/2016/14، الفقرة الثالثة.

(٢٢٥) القراران ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، الفقرة الحادية عشرة من الديباجة والفقرة ١٤ و ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، الفقرة الثامنة من الديباجة والفقرة ١٢.

(٢٢٦) القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، الفقرة التاسعة من الديباجة.

(٢٢٧) القراران ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، الفقرات ٤ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩، و ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، الفقرات ٣ و ١٧ و ١٩.

الجلسات: الحالة في أفغانستان

مخبر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.7645 ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/218)	مشروع قرار مقدم من إسبانيا (S/2016/241)	١١ دولة عضواً ^(١)	الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	القرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦) ١٥-٠٠
S/PV.7722 ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/532)		١١ دولة عضواً ^(١)	الممثل الخاص للأمين العام، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.7771 ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/768)		١١ دولة عضواً ^(١)	الممثل الخاص للأمين العام، ونائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، و١٠ مدعوين عملاً بالمادة ٣٧ ^(٢) ، وجميع المدعوين عملاً بالمادة ٣٩	S/PRST/2016/14
S/PV.7844 ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2016/1049)		١٢ دولة عضواً ^(٢)	الممثل الخاص للأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	نيوزيلندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)) وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.7896 ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/189)		١١ دولة عضواً ^(٣)	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.7902 ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/189)	مشروع قرار مقدم من اليابان (S/2017/222)	أفغانستان	اليابان		القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) ١٥-٠٠
S/PV.7980 ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/508)		١١ دولة عضواً ^(٣)	الممثل الخاص للأمين العام، ونائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.8055 ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2017/783)		١٠ دول أعضاء ^(٤)	الممثل الخاص للأمين العام، وممثل وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.8147 ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2017/1056)		١٠ دول أعضاء ^(٥)	الممثل الخاص للأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والعضو المؤسس لمنظمة دراسات المرأة والسلام وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان ^(٦) ، ونائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي	كازاخستان (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)) وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	

- (أ) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وتركيا، والسويد، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ب) ممثل إيطاليا وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي فيها، ومثلت السويد وزيرة الدولة للشؤون الخارجية.
- (ج) ممثل نيوزيلندا وزير خارجيتها.
- (د) لم تُدلي ممثلة السويد ببيان.
- (هـ) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وتركيا، والسويد، وكازاخستان، وكندا، والهند، وهولندا.
- (و) إسبانيا، وأستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ز) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبلجيكا، وتركيا، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ح) مثل أفغانستان وزير خارجيتها.
- (ط) أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وتركيا، وكندا، والهند، وهولندا.
- (ي) شارك كل من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والعضو المؤسس لمنظمة دراسات المرأة والسلام وعضو المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من فيينا وكابل، على التوالي.

١٩ - الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الصلة بين احترام حقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين^(٢٣١). وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في الجلسة ٨١٣٠، أعرب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الأسف لعدم تحسن حالة حقوق الإنسان في البلد منذ عام ٢٠١٤. وأشار كذلك إلى أن الأزمة الأمنية المتصاعدة قد عمقت انتهاكات حقوق الإنسان في البلد^(٢٣٢). وأقر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بأن المجلس قد عزز نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فأشار إلى آخر تقرير للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي ذكر فيه المقرر الخاص أن الجزاءات قد يكون لها أثر ضار على سبل العيش والرعاية الطبية، وطلب مراعاة حقوق الإنسان على النحو الواجب عند صياغة قرارات الجزاءات وتقييمها. وفي هذا الصدد، قدم مجموعة من الطلبات لكفالة ألا تزيد الحالة الإنسانية الهشة تدهورا^(٢٣٣).

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلستين في إطار البند المعنون "الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلستين، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وشكلت هاتان الجلستان الجلستين الثالثة والرابعة من الجلسات التي عقدها المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد منذ إدراج البند في عام ٢٠١٤ في قائمة المسائل المعروضة على المجلس^(٢٣٤).

وقد عقدت الجلستان بناء على طلب تسعة من أعضاء المجلس^(٢٣٥). وفي كلتا الحالتين، وعلى غرار الجلسات السابقة التي عقدت في إطار هذا البند في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، تم إقرار جدول الأعمال بتصويت إجماعي في بداية الجلسة^(٢٣٦). وعقدت كلتا الجلستين في شكل إحاطة.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في الجلسة ٧٨٣٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها نائب الأمين العام، أكد فيها على

(٢٣١) S/PV.7830، الصفحة ٦.

(٢٣٢) S/PV.8130، الصفحات ٦ إلى ٩ (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية)؛ والصفحات ٩ إلى ١١ (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان).

(٢٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

(٢٣٤) لمزيد من المعلومات عن الجلستين الأوليين، انظر المرجع، ملحق ٢٠١٤-٢٠١٥، الجزء الأول، القسم ١٨، "الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".

(٢٣٥) انظر الرسالتين المؤرختين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1034)، و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1006).

(٢٣٦) للاطلاع على التفاصيل بشأن التصويت الإجماعي على جدول الأعمال، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني - ألف.